

# صندوق إنعاش يعيد الأمل بمبدأ التضامن الأوروبي

## المفوضية الأوروبية تستعد لتخفيف القيود المفروضة بسبب كوفيد-19



وحدة التكتل الأوروبي على المحك اليوم

## مشروع قانون إطلاق سجناء يثير جدلا في تركيا

إسطنبول - خصص البرلمان التركي الثلاثاء جلسة لمناقشة مشروع قانون للإفراج عن سجناء بهدف تخفيف الاحتفاظ في السجون وحماية النزلاء من تفشي فيروس كورونا لكنه واجه انتقادات لاذعة لاستبعاده أشخاصا سجنوا بتهم تتعلق بالإرهاب خلال حملة أعقبت انقلابا فاشلا عام 2016.

واقترح مشروع قانون حزب العدالة والتنمية، الذي يتزعمه الرئيس رجب طيب أردوغان، الإفراج بشكل مؤقت عن نحو 45 ألف سجين، في مسعى لمواجهة التهديد المباشر لانتشار كوفيد-19 - داخل السجون. كما سيجري الإفراج بشكل دائم عن عدد مماثل في إطار خطط أعدت العام الماضي لتخفيف الاحتفاظ المزمع في السجون.

ومن شأن هذه الإجراءات أن تسهم في خفض عدد نزلاء السجون بواقع الثلث لكنها لا تشمل المدانين بتهم تتعلق بالإرهاب وتستبعد عدة آلاف اعتقلوا في حملة تطهير أعقبت محاولة الانقلاب العسكري على أردوغان عام 2016.

وتم سجن عشرات الآلاف من موظفي الحكومة والمسؤولين القضائيين والعسكريين والصحافيين والساسة خلال تلك الحملة.

وقال نائب برلماني معارض إن "القانون الجديد يستبعد نحو 50 ألفا من بينهم الزعيم السابق لثاني أكبر حزب معارض في البلاد وصحافي بارز لاتهامهم أو إبانتهم بتهم تتعلق بالإرهاب". وما زال الزعيم السابق لحزب الشعوب الديمقراطي التركي المؤيد للإرهاب صلاح الدين دمرداش مسجوناً منذ ثلاثة أعوام ونصف العام بتهمة قيادة تنظيم إرهابي.

وبحسب محاميه، فإن دمرداش (46 عاما) يواجه خطرا كبيرا بأن يصاب بمرض كوفيد-19، لأنه مصاب بارتفاخ ضغط الدم وخضع لعملية جراحية بسبب مشاكل في التنفس.

وقال المحامي محسوني كارامان إن معتقلين بارزين آخرين، ومن بينهم الكاتب أحمد التشان والمنافع عن الحقوق المدني عثمان كافالا، وكلاهما جاوز الستين من عمره، يواجهون الخطر نفسه. ونقل دمرداش إلى المستشفى في ديسمبر الماضي بعد أيام من فقدائه للوعي عقب شغوره بالإم في الصدر، وكان فريق الدفاع عنه قد تقدم بطلب الأسبوع الماضي للإفراج عنه بسبب حالة الصحة.

وأدت الحملة الأمنية منذ عام 2016 إلى ارتفاع عدد السجناء إلى ما يقرب من 300 ألف سجين، وهو ثاني أكبر عدد من السجناء في أوروبا وأكثر أنظمة سجون ازدحاما، وفقا لبيانات من مجلس أوروبا.

## شبح العنف يخيم على كابول بعد وقف تبادل الأسرى

كابول - أعلنت حركة طالبان الأفغانية إيقافها للمحادثات التي تجريها مع حكومة الرئيس أشرف غني بالرغم من الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة من أجل إرساء سلام شامل في أفغانستان للتمهيد لانسحاب قواتها من البلاد.

وقال المتحدث باسم الحكومة إنها ستواصل عملها على خطة إطلاق سراح السجناء، وقال جاويد فيصل المتحدث باسم مجلس الأمن القومي في كابول "نطالب طالبان بعدم تخريب العملية عن طريق اختلاق الأعداء الإن".

ومن شأن تعليق طالبان للمحادثات أن يؤدي إلى تصعيد العنف والذي سيؤدي بدوره إلى تهديد خطة انسحاب القوات الأمريكية، وهو هدف أساسي للرئيس دونالد ترامب. وكان فريق مكون من ثلاثة أعضاء في طالبان قد وصل إلى كابول الشهر الماضي قادما من قطر للبدء في عملية تبادل السجناء. وقال مسؤولون الأسبوع الماضي إنهم سيطلقون سراح 100 من سجناء طالبان في المقابل، كان من المتوقع أن تطلق طالبان سراح 20 من أفراد قوات الأمن الأفغانية. ويهدف الطرفان في النهاية إلى إطلاق سراح جميع السجناء قيد الاعتقال والبالغ عددهم ستة آلاف سجين.

ورحب وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، بوصول فريق طالبان إلى كابول ووصف الأمر بأنه أبناء طيبة.

وذكر المتحدث إريك مامر أن رئيسة المفوضية الأوروبية أورزولا فون دير لاين سوف تقترح الأربعاء إجراءات تهدف إلى ضمان تحرك الدول الأعضاء "بطريقة منسقة" عندما يحين الوقت لتخفيف إجراءات الإغلاق.

وقال المتحدث الثلاثاء "نعقد أنه من المهم إطلاق هذه المقترحات الآن لأن هناك دول أعضاء بدأت بالفعل في إعلان الخطوات الأولى في هذا الاتجاه لاتخاذها في الأسابيع المقبلة".

ورحب بقيام النمسا والدنمارك بإطلاع الدول الأعضاء الأخرى على خطط الخروج الخاصة بهما، مضيفا أن المفوضية تعمل على ضمان تنفيذ مثل هذه الاستراتيجيات "بطريقة منسقة ومتوافقة وعامة عبر الاتحاد الأوروبي". وفي الدنمارك، من المقرر إعادة فتح دور الحضانات ورياض الأطفال اعتبارا من 15 أبريل، إلى جانب مدارس التلاميذ صغار السن.

كما أعلنت النمسا الاثنين أن المتاجر الصغيرة بالإضافة إلى متاجر البناء ومستلزمات البساتين يمكنها إعادة فتح أبوابها الأسبوع المقبل إذا كانت تلتزم بمعايير النظافة الصارمة.

وأكد المفوض الأوروبي للاقتصاد باولو جينيتولوني في تصريحات صحفية مساء الاثنين "لا يمكننا أن نقول حاليا لدولة تضررت من مثل هذه الأزمة الرهيبة، عليك الآن الخضوع لبرنامج مراقبة (...) إن ذلك بطبيعة الحال وسياسيا مستحيل تماما".

ومن المتوقع أن يقوم بنك الاستثمار الأوروبي بإنشاء صندوق ضمان أوروبي، لكن يجب التباحث حول حجمه.

ويقترح، من جهته، منح 25 مليار يورو، من خلال وكالة تقدمها الدول الأعضاء، من أجل تخصيص نحو 200 مليار يورو إضافية للشركات. كما من المتوقع أن يصادق الوزراء على خطة المفوضية الأوروبية، الهادفة إلى إنشاء أداة لضمان منح نحو 100 مليار يورو للخطة الوطنية للبطالة الجزئية، التي تفاقمت جراء الوباء.

وتأتي هذه الإجراءات المزمع إقرارها في وقت تستعد فيه المفوضية الأوروبية لتجهيز استراتيجية تمهد لتخفيف القيود المفروضة للحد من تفشي الوباء خاصة بعد إعلان بعض الدول عن بدء خطوات تدريجية نحو عودة الحياة إلى طبيعتها.

التي تعد ديونها أكثر أمانا، مشاركة مخاطر مع البلدان المقلدة بالديون مثل إيطاليا أو إسبانيا، معتبرين أنها مساهمة في إدارتها.

ويقول مصدر دبلوماسي إن المقترح الفرنسي قد يتم طرحه بشكل أو بآخر في الاستنتاجات لتجنب الرفض.

وأوضح الدبلوماسي "في النهاية، أي أحد يمكنه القول إن سندات كورونا بوند موجودة. أو لا. وسيستمر النقاش".

وستدمج مقترحات الوزراء خطة الإنعاش الضخمة للبنك المركزي الأوروبي. وسيتم تقديمها إلى رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوروبي، الذين طلبوا منها تمويلها في 26 مارس.

وتتنص الخطة على استخدام جزء من الـ 410 مليار يورو من صندوق الية الاستقرار الأوروبية، الذي تم إنشاؤه في العام 2012 خلال أزمة الديون في منطقة اليورو لمساعدة الدول التي تفقد القدرة على الاقتراض من الأسواق العالمية.

ويمنح الصندوق القروض إلى دولة تواجه صعوبة تصل إلى 2 في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي، لقاء مقابل محدد أكثر من المعتاد.

أداة أكثر قوة للتعامل مع العواقب على المدى الطويل".

وتتضمن فكرته إنشاء صندوق مؤقت تبلغ قيمته عدة مئات المليارات من اليوروهات (3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي) لتمويل الخدمات العامة الأساسية (الصحة) والقطاعات المهتدة (النقل والسياحة...) والتقنيات الحديثة، بقروض على فترات تتراوح بين 15 و20 عاما.

وطالبت فرنسا، مع إيطاليا وإسبانيا، وهما الدولتان الأكثر تضررا من الوباء، ودول أخرى في منطقة اليورو بإنشاء "أداة" تسمح للدول الـ 19 التي تبنت العملة الموحدة باللجوء إلى الاقتراض المشترك، على شكل سندات "كورونا بوند".

كما دعا مفوضان أوروبيان هما الفرنسي تيري بريتون والإيطالي باولو جينيتولوني الاثنين لاعتماد هذا الحل، من أجل تمويل احتياجات ما بعد الأزمة. ولكن ألمانيا وهولندا رفضتا بشدة هذه السندات خلال قمة أوروبية عبر الفيديو عقدت في 26 مارس.

ورفضت الأمر كذلك دول أخرى في شمال أوروبا، إلى جانب هاتين الدولتين،

من المنتظر أن يقر الاتحاد الأوروبي استراتيجية تهدف إلى مواجهة التداعيات الاقتصادية لوباء كورونا وذلك في وقت تستعد فيه المفوضية الأوروبية للشروع في تخفيف القيود المفروضة على التنقل وغيرها تمهيدا لعودة الحياة إلى نسقها الطبيعي.

بروكسل - يستعد وزراء مالية الاتحاد الأوروبي لتجاوز خلافاتهم وانقساماتهم لإقرار خطة تهدف لمساعدة الدول المتضررة من وباء كورونا الذي اجتاحت العالم وياتي يهدد بتقويض وحدة التكتل الأوروبي بسبب غياب التعاون. ومن المتوقع أن يتمكن وزراء مالية الاتحاد الأوروبي من إقرار الخطوات المقبلة لمواجهة التداعيات الاقتصادية لغايربوس كورونا المستجد بعد أن تسبب الأخير في المزيد من الشقوق التي تهدد وجود التكتل لاسيما بعد تصريحات من كبار قادته على غرار الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ورئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي.

ويرتكز أول رد اقتصادي أوروبي على ثلاثة محاور وهي قروض من صندوق خطة إنقاذ منطقة اليورو وصندوق ضمان للشركات ودعم البطالة الجزئية.

ولكن إلى حدود خط هذه الكلمات يبقى الاتحاد منقسما على نفسه حول فكرة إنشاء "صندوق إنعاش" أو "صندوق تضامن" قادر على تسديد مشترك لديون الدول الأعضاء، بحسب الاقتراح الذي تقدمت به فرنسا الذي أصبح من بين أكثر الدول تضررا من وباء كوفيد-19 وتداعياته على اقتصادها.



برونو لومير  
علينا امتلاك أداة  
أكثر قوة للتعامل مع  
عواقب كورونا

وفي ظل استمرار الحجر الصحي الشامل في دول التكتل الأوروبي، وهو أمر سيتسبب في متاعب اقتصادية كثيرة، يرى وزير المالية الفرنسي برونو لومير أنه من الضروري "تكر" هذا "الخيار" في مقترحات الوزراء، وإن تطلب الأمر "شهورين أو ثلاثة أشهر لتحديد تفاصيل العمل به". وقال المسؤول الفرنسي الاثنين "علينا امتلاك

## إيران تكابر برفضها المساعدات الأميركية رغم التحذيرات من موجة ثانية لـ«كورونا»

من تفشي الوباء وحثت الدول الأخرى والأمم المتحدة على دعوة الولايات المتحدة إلى رفعها.

وقال موسوي "إنهم (الولايات المتحدة) يحاولون إجبار طهران على قبول المفاوضات مع أميركا".

ويقول ترامب إن الاتفاق النووي ليس قويا بما يكفي ويبريد أن يمارس ضغوطا على إيران لتقبل قيودا أكثر صرامة على برنامجها النووي وتوقف طهران مما الحق ضررا كبيرا بالاقتصاد الإيراني.

وتقول السلطات الإيرانية إن العقوبات الأميركية تعوق جهودها للحد

من تفشي الوباء وحثت الدول الأخرى والأمم المتحدة على دعوة الولايات المتحدة إلى رفعها.

وقال موسوي "إنهم (الولايات المتحدة) يحاولون إجبار طهران على قبول المفاوضات مع أميركا".

ويقول ترامب إن الاتفاق النووي ليس قويا بما يكفي ويبريد أن يمارس ضغوطا على إيران لتقبل قيودا أكثر صرامة على برنامجها النووي وتوقف طهران مما الحق ضررا كبيرا بالاقتصاد الإيراني.

المتحدة خاصة بعد مناقشة المجتمع الدولي دعمها.

ويتصاعد التوتر بين الدولتين منذ عام 2018 عندما أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب انسحاب بلاده من الاتفاق النووي المبرم عام 2015 والذي رفع العقوبات عن إيران في مقابل قيود على برنامجها النووي.

وأعدت واشنطن فرض عقوباتها على طهران مما الحق ضررا كبيرا بالاقتصاد الإيراني.

وتقول السلطات الإيرانية إن العقوبات الأميركية تعوق جهودها للحد

من تفشي الوباء وحثت الدول الأخرى والأمم المتحدة على دعوة الولايات المتحدة إلى رفعها.

وقال موسوي "إنهم (الولايات المتحدة) يحاولون إجبار طهران على قبول المفاوضات مع أميركا".

ويقول ترامب إن الاتفاق النووي ليس قويا بما يكفي ويبريد أن يمارس ضغوطا على إيران لتقبل قيودا أكثر صرامة على برنامجها النووي وتوقف طهران مما الحق ضررا كبيرا بالاقتصاد الإيراني.

ويبري مراقبون أن هذه التصريحات التي تأتي والعالم يخوض حربا شرسة ضد عدو مجهول تؤكد التناقضات الإيرانية حيث قالت طهران في وقت سابق إنها لن ترضى مساعدة الولايات

طهران - جددت إيران الثلاثاء رفضها طلب أو تسلم مساعدات من الولايات المتحدة بالرغم من أن تحذيرات صدرت من موجة ثانية من إصابات فيروس كورونا الذي فتك حتى الآن بروح ما لا يقل عن ثلاثة آلاف شخص.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية عباس موسوي إن بلاده لن تطلب أبدا مساعدة من الولايات المتحدة في مكافحة فيروس كورونا المستجد.

وكان المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي قد رفض في وقت سابق عرضا من واشنطن بتقديم مساعدات إنسانية لإيران، أكثر دول الشرق الأوسط تضررا من كوفيد-19 إلى الآن إذ توفي فيها بالمرض 3739 شخصا بينما بلغ عدد حالات الإصابة 60500 طبقا لأحدث الأرقام التي أعلنتها مساء الاثنين.

وقال موسوي في مؤتمر صحفي أذاعه التلفزيون "إيران لم تطلب أبدا ولن تطلب من أميركا مساعدة طهران في معركتها ضد التفشي... لكن على أميركا أن ترفع كل العقوبات الأحادية غير القانونية على إيران".

ويرى مراقبون أن هذه التصريحات التي تأتي والعالم يخوض حربا شرسة ضد عدو مجهول تؤكد التناقضات الإيرانية حيث قالت طهران في وقت سابق إنها لن ترضى مساعدة الولايات



طهران مدينة أشباح بسبب كوفيد-19